أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء يؤكد لـ"الثورة" :

تجريد المليشيات المسلحة من أسلحتها قضية ملحة لمستقبل وأمن اليمن

معاذ القرشي

أكد الدكتور عادل الشرجبي استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء أن انتشار الأسلحة المتوسطة والثقيلة خارج سيطرة الدولة باتت مشكلة كبيرة تعاني منها الدولة والوطن والمواطن، حيث باتت أجزاء من اليمن تعيش في حالة حرب أهلية منذ عام 2011، حتى اليوم.

وأضاف الشرجبي في تصريح خاص لـ"الثورة" إلى أن الحرب أضرت وسببت آثاراً سيئة كثيرة على الاقتصاد الوطني فقد توقفت السياحة بشكل شبه تام وعلى السياسي تعقدت العملية السياسية وساهمت الحروب الداخلية بين الجماعات والمليشيات المسلحة في إعاقة تطبيق مخرجات الحوار الوطني وفقدت الدولة سيطرتها على بعض المناطق.

مؤكداً أن المليشيات المسلحة أن تفرض قوانينها الخاصة على هذه المناطق وعلى المستوى الاجتماعي سادت حالة من الاستقطاب المذهبي والطائفي لم يسبق أن شهدتها اليمن قبل ذلك..

وأشار الدكتور الشرجبي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء إلى أن مسألة تجريد المليشيات والجماعات المسلحة من أسلحتها قضية ملحة لتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، لكنها في ذات الوقت ليست مسألة سهلة فلن تقبل أي جماعة أو مليشية مسلحة أن تسلم أسلحتها إلى الدولة طوعاً دون إجراءات مصاحبة لفرض سيادة الدولة على كامل ترابها الوطني، وتجريد الجماعات والمليشيات المسلحة المتخاصمة من أسلحتها بشكل متزامن.

ولفت الدكتور الشرجبي إلى أهمية استكمال هيكلة الجيش والأمن والقضاء على مراكز القوى داخل المؤسسة العسكرية بما يضمن بناء جيش وطني قوي خاضع للسيطرة المدنية (ممثلة بالحكومة) ولا ينخرط بالصراعات الداخلية، والأمر يتطلب وضع خطة دقيقة ومدروسة تعدها الحكومة اليمنية ممثلة بوزارتي الدفاع والداخلية بالتعاون مع مؤسسات وطنية أخرى، بل أيضاً ربما يتطلب الأمر الاستعانة بمؤسسات دولية.

الصراعات المسلحة..

ضحاياها الأبرياء !

من الوهلة الأولى يقابلك الدكتور حسن السامعي مدير إدارة العلاج الطبيعي في مركز الأطراف التابع لوزارة الصحة العامة والسكان بالحديث (هؤلاء المعاقين أصيبوا بالرصاص, ما سبب لهم الإعاقة).

من البوابة الرئيسية للمركز يمتد المرضى بكراسي متحركة تقودهم إلى الداخل طوابير متداخلة حتى ينتهي بهم المطاف في قسم العلاج الطبيعي.

محمد سالم أصيب برصاصة طائشة أسفل الظهر أدت إلى إعاقته.. محمد يعاني كثيراً جراء الرصاصة.. يقول: "أصابتني رصاصة عندما كنت مارا في جولة عمران بصنعاء".

■ عبدالناصر الهلالي

ويضيف: "كانت توجد اشتباكات لا أدري بين من ومن؟ مادريت إلا والرصاصة قد اخترقت جسدي".

ويقول السامعي مدير إدارة العلاج الطبيعي بمركز الأطراف بصنعاء: "أغلبية الذين يتم علاجهم في المركز مصابون بالرصاص".

ويضيف: "نسبة الذين يتم علاجهم بسبب الإصابة بالرصاص يفوق المصابين بالحوادث المرورية".

في شهر واحد فقط من العام 2013م أصيب (120) شخصاً بطلقات نارية أغلبها كانت ناتجة عن العبث بالسلاح، ناهيك عن مئات الإصابات الناتجة عن الاشتباكات المسلحة.

ويشير المركز الإعلامي التابع لوزارة الداخلية أن المصابين توزعوا في 16 محافظة، كانت صنعاء, وتعز, وحجة, وإب في مقدمتها.

في هيئة المستشفى الجمهوري الحكومي بصنعاء عشرات الحالات تتلقى العلاج يومياً نتيجة الإصابة بالرصاص.

ويقول مصدر في هيئة المستشفى الجمهوري بصنعاء فضل عدم ذكر اسمه: "في الفترات الأخيرة تزايدت الحالات التي تتلقى العلاج في المستشفى بسبب الإصابة بالرصاص".

قسم الطوارئ في المستشفى يستقبل يومياً على أقل تقدير (5) حالات مصابة بالرصاص بحسب طبيب يعمل في قسم طوارئ المستشفى الجمهوري.

وتشير إحصائية لجمعية المعاقين أن معدل الإصابة يومياً بالإعاقة تتراوح بين (10-20) حالة إعاقة.

وتأتي الرصاص والاشتباكات المسلحة ضمن الأسباب التي تؤدي إلى الإعاقة تليها الحوادث المرورية ثم الإصابة بالجلطات الدماغية.

الاشتباكات المسلحة التي تزايدت منذ العام 2011م وسبقتها الحروب الستة في صعدة كانت سبباً للإعاقة لمئات الحالات في مناطق متفرقة من اليمن.

يقول السامعي: "في السنوات الأخيرة تزايدت الحالات القادمة من مناطق متفرقة مصابة نتيجة لإطلاق ناري".

ويضيف: "يومياً تتزايد الحالات الباحثة عن العلاج".

مركز الأطراف والعلاج الطبيعي التابع لوزارة الصحة العامة والسكان يتعرض لازدحام شديد يصعب معه استيعاب الباحثين عن العلاج.

ويشير مصدر في المركز فضل عدم ذكر اسمه إلى أن 10% من 50 حالة تزور المركز يومياً أصيبت في أوقات سابقة بالرصاص الحي.

ويقول المصدر ذاته: انتشار الأسلحة بين الناس سبب رئيسي في تزايد حالات الإصابة, وهذا ينذر بكارثة على الأسر اليمنية.

وتفيد التقديرات الدولية أن ما يقارب مليوني معاق في اليمن بنسبة 10% من السكان يصابون بالإعاقة لأسباب مختلفة من بينها الإعاقة بسبب الرصاص, غير أنه لا توجد إحصائية رسمية تحدد نسبة الإعاقة بسبب الرصاص.

وتشكل نسبة الإعاقة في اليمن على المستوى العالمي 0.4% من 500 مليون معاق في العالم.

وفي التعداد السكاني للعام 1994م تبين أن إجمالي عدد المعاقين في اليمن (87.461) معاقاً بنسبة 0.54% من إجمالي السكان 14 مليون نسمة.

خلال عشرين عاماً من ذلك التاريخ زادت نسبة الإعاقة إلى أكثر من عشرة أضعاف هذا الرقم يؤكد أن الحوادث الأمنية والحروب التي شهدتها السنوات الماضية كانت سبباً في ازدياد أعداد المعاقين في المحافظات التي شهدت مواجهات مسلحة بحسب مصدر أمني في وزارة الداخلية.

ويقول المصدر الأمني إن الحروب والصراعات المسلحة في العقود الماضية أنتجت الكثير من حالات الإعاقة.

ويضيف المصدر ذاته أن حالات الإعاقة ما تزال حتى اليوم بسبب الصراعات المسلحة في أكثر من مكان.

وهناك دراسات علمية تؤكد ما ذهب إليه هذا المصدر.

هل ستتجاوب الجماعات المسلحة بتسليم سلاحها طواعية

الشعب والمكونات السياسية تطالب بنزع الس

ظلت الخيارات السلمية غائبة من حياة اليمنيين وفي حضرة الخيارات الشريرة تعثرت مراحل طويلة من حياة اليمنيين بسبب عقليات لم تكن تحمي وطناً وشعباً بل تحمي بقاءها، ولهذا ورغم هول ما تسببت فيه من مآسٍ ومن قضايا وملفات لا تزال عالقة فقد كانت دوما مشدودة لترحيل الأزمات بل إنها هي صاحبة السبق في نشر ثقافة الحكم بالأزمات وهذا عقد الوضع أكثر وأنتج وضعاً راهن الجميع على قوة السلاح لإسكات المعارضين وعندما تحول السلاح الى وسيلة في الصراع تولد العنف والعنف قاد إلى دورات عنف ومن دفع الثمن شعب عظيم.

■ الثورة/ معاذ القرشي

كانت الإمكانات تستغل لإيقاظ الصراعات ونبش الماضي وتمزيق الكيان المجتمعي اليمني والاعتداء على الحقوق لكن ورغم ما وصل إليه الكيان من تمزق لم يفقد الإنسان اليمني من صعدة إلى المهرة الأمل في إصلاح بنية النظام السياسي والتفكير في مراجعة أخطائه في إدارة الوطن فكانت رياح الربيع العربي الفرصة التاريخية الوحيدة التي استغلتها القوى الوطنية في اليمن لبلوغ لحظة جمع كل فرقاء الحياة السياسية على طاولة حوار وطني شامل ناقش اليمنيون فيه بعقليات متحررة من تعقيدات الماضي والحداثة الشائكة وبروح انتصرت للكيان الأكبر وللحاضر والمستقبل وكان نتاج ذلك مخرجات الحوار الوطني والتي تمثل خلاصة الخلاصة لعلاج كل جراح الماضي التي لا تزال نازفة.

والولوج إلى رحاب بناء الدولة اليمنية الحديثة ومن ابرز مخرجات الحوار الوطني ما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة التي اتفق ووقع عليها مع بقية مخرجات الحوار الأخرى جميع الأطراف وبرعاية عربية ودولية.

الثورة ناقشت قضية نزع أسلحة الجماعات المسلحة باعتبارها بوابة العبور للدولة المدنية الحديثة وكيف تستطيع الدولة نزع سلاح الجماعات والوسائل التي يجب استخدامها وهل ستسلم تلك الجماعات السلاح طواعية من خلال هذا الاستطلاع والى الحصيلة التالية :

أوضح الدكتور نبيل الشرجبي أستاذ إدارة الأزمات بجامعة الحديدة حول مجمل تلك القضايا بالقول: إن مخرجات الحوار الوطني لا اعتقد أنها ستكون كافية لوحدها لنزع أسلحة الجماعات المسلحة بمختلف انتماءاتها وسيكون هناك مسار مختلف لبحث مثل هذه المشكلة.

وأضاف الدكتور الشرجبي: أن المسار الذي اقصده أعلن عنه أخيراً السيد جمال بن عمر أثناء الحرب في عمران حيث المح الى ضرورة انعقاد مؤتمر خاص ومباشر بين الأطراف المتحاربة لحل اشكاليتها ونزع السلاح.

وأردف الشرجبي قائلاً: ربما أصبحنا قريبين في ما يتعلق بنزع سلاح الجماعات من النموذج اللبناني والذي قد يعني حصول تسوية كبرى يتم بموجبها دمج سلاح وأفراد تلك الجماعات المسلحة في القوات المسلحة مع اشتراطات تعطيها كثيراً من الضمانات لكن ما هي تلك الضمانات ربما قد تصل إلى احتكار بعض أهم التعيينات العسكرية.

وأشار الشرجبي: إلى أن تسليم الأموال مقابل نزع أسلحة الجماعات المسلحة كتعويض خطوة سيكتب لها الفشل ولن تنجح في اليمن كما نجحت في غيرها من الدول وذالك لأن الجماعات المسلحة الموجودة في اليمن لها هدف ومشروع سياسي واجتماعي وأمني وثقافي وعسكري وهو يختلف تماماً عن مشروع الدولة.

وقال الشرجبي: إن أخطر ما يوجد في مشروع بعض الجماعات المسلحة أنها تستند على دعم خارجي تمويلاً وإدارة وهذا سيفشل مسألة نزع السلاح من خلال التعويض المالي ولا أعتقد أن الوضع الحالي للدولة يسمح لها بالدخول في حروب لنزع سلاح الجماعات المسلحة ولهذا على جميع المكونات السياسية أن تعمل على أمر التفاهمات مع تلك الجماعات في قضية نزع السلاح وأن يرافق ذلك استراتيجية أمنية لتخليص الدولة من جوانب الضعف التي تعانيها.

واختتم أستاذ إدارة الأزمات بجامعة الحديدة الدكتور نبيل الشرجبي حديثه قائلاً: لا أعتقد أن هناك أهمية لإصدار قانون ينظم بنزع السلاح لكن أهمية وجود هذا القانون تأتي بعد تنفيذ إجراءات نزع السلاح من اجل تنظيم المسائل الخاصة التي تنشئ عن نزع السلاح.

من جهته أكد المحامي والناشط السياسي عبد الغني الخزان على أن قضية نزع أسلحة الجماعات المسلحة سبق وأن تم نقاشها من قبل كثير من السيا
قبل الكثير من المختصين وأثري
من الآراء من مختلف الجوانب
نؤكد أن نزع سلاح الجماعات
أمر بالغ الأهمية لكنها مهمة ش
ممكنة نسأل الله أن يعين ال
تنفيذها وهي قضية بحاج
سياسية قوية ومشاركة مجتم
تساند جهود الدولة بتجرد و
مطلقة وبدون تعصب وانحياز
من الفصائل والمليشيات المس
الهدف من نزع السلاح هو الص
وأضاف الخزان: إن وثيقة م
الحوار الوطني قد أوضحت
أكثر من مادة على ضرورة نز
كافة المليشيات دون استثنا
المتوسط والثقيل للدولة و
زمنية واحدة وهنا في اليمن
المتوسط يوجد إضافة إلى ا
المسلحة لدى أحزاب في
وخارجها لكن للأسف بعض
عندما تتحدث عن نزع الس
نزع سلاح غيرها وهذا لا يس
نجاح عملية نزع السلاح، ينبغ
جميع القوى مخرجات الحو
وان تعترف أن السلاح المتوسط
موجود لدي الجماعات المسلح
المشيخات وبعض القبائل وهذ
تحتاج إلى نوايا حقيقية م
للبدء في عملية نزع شامل
السلاح لدى الجماعات وال
وجهة نظر الجميع يتناقض
الدولة المدنية الحديثة.
وتابع الناشط والمحامي الخ
كما أن وجود سلاح المليشيا
يتناقض مع نص المادة (36) مو
الحالي والتي تقول (الدولة
تنشئ القوات المسلحة والش
وأي قوات أخرى وهي ملك الش
ومهمتها حماية الجمهوري
أراضيها وأمنها ولا يجوز لأي
فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب
إنشاء قوات أو تشكيلات عس
شبه عسكرية لأي غرض ك
أي مسمى) ومن وجهة نظر
نجاح عملية نزع السلاح يج
على الأسباب التي أدت إل